

# الدكتور جوزف طربيه (رئيس اتحاد المصارف العربية):

## على الجميع دعم الجهود الحكومية والخاصة لاستعادة النمو وتعزيزه

عندما تستمع الى الدكتور جوزف طربيه وهو يرد على أسئلتك لا تحتاج ان تستوضح منه عن أية نقطة ترد في الحديث مهما كان الموضوع الذي تسأل عنه، تقنياً أو ادارياً، فهو، لسعة خبرته بالصناعة المصرفية تصدر عنه الإجابة الصحيحة بشكل سريع وواضح ومقنع في آن.

ونظراً لما يوجه اليه، بشكل يومي تقريباً، من أسئلة حول الأوضاع المالية والمصرفية بصفته رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني. ولأنه غالباً ما تكون الأسئلة عينها، رأينا ان ننوع بعض الشيء في أسئلتنا لهذا العام. وقبل ان ننشر نص الأسئلة والاجوبة نلفت الى الانطباع الذي حملته معه د. طربيه بعد انتهاء ولايته الثانية في رئاسة جمعية مصارف لبنان، فإلى اعتزازه بالعائلة المصرفية ووحدة الرؤية معها خلافاً لما هو قائم بين السياسيين، سجل اسفاً وحيداً وهو تقديم القطاع مساعدة كبرى لنجاح مؤتمر باريس ٢ لكن الدولة تخاذلت في تحقيق الاصلاحات التي وعدت بها مما فوت فرصة انقاذ مهمة وكبيرة جداً.

## اتحاد المصارف العربية ينظر بكثير من التقدير لانطلاقة القطاع المصرفي اللبناني خارج الحدود

— أولاً، انه انجاز كبير لمصرف لبنان وإدارة المصرف التي استطاعت ان تعيده الى الربحية بعد تعثره في ظل قيادة مساهميه السابقين. وأنا أمام هذه الصفقة تستحضرني خواطر عدة، أولاً انفتاح القطاع المصرفي اللبناني امام الاستثمارات العربية عابرة الحدود، أي نحن ننادي دائماً بتعزيز الاستثمارات البيئية العربية. ولبنان يتيح، خلافاً لما تسمح به معظم الدول العربية، التملك الكامل لأسهم ومصارف، لذلك تمكنت مؤسسة استثمارية عربية مرموقة من الدخول الى السوق المصرفية اللبنانية وتملك غالبية أسهم المصرف. وهذا ما يفيد في تقييم هذه العملية واتاحتها أمام الدول العربية التي تؤمن بموقع لبنان الاستثماري.

ثانياً: لا يمكن أن ننكر الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، إذ ان هذه الصفقة تمت في ظل تازم سياسي رافق عملية اغتيال النائب جبران تويني. ورغم ذلك، نرى ان تقييم المستثمرين الدوليين، وبصورة خاصة العرب، للمستقبل الاقتصادي والمصرفي للبنان هو ايجابي جداً بدليل ان السعر الذي دفع ثمناً للأسهم يجعل بالفعل من أسهم مصارف لبنان ثروة لبنانية كبيرة جداً. إضافة الى ان من يدخل للعمل من خلال مصرف لبناني، يأمل ان يكون هذا المصرف أداة استثمارية له داخل لبنان وخارجه، وهذا ما حصل بالنسبة للبنك اللبناني للتجارة باعتبار ان له فروعاً في الخارج. كما أثبت مصرف لبنان أنه لن يسمح لأي مصرف بالتعثر وأن لديه دائماً معالجات يقدمها لحفظ أموال المودعين وحماية سمعة القطاع المصرفي، حتى ولو حصلت إساءات في بعض المصارف كما حصل في «اللبناني للتجارة» وغيره من المصارف.

وما يشكل ثروة هذا القطاع هو صداقية وثقة الآخرين به والأمان الذي يوجبه لمودعيه سواء في لبنان أو في الخارج. وهكذا فقد قاد مصرف لبنان عملية ناجحة استعاد فيها الرساميل التي وظفها لانقاذ البنك الذي أعاد هيكلته ونجح في وضع إدارة استطاعت ان تعود به الى ربحية، وبالتالي هذه عملية رابحة على الصعد كافة.

وبصورة خاصة انعكاس ما قيمته المصارف على وضع المديونية العامة وكلفة إدارة الدين، حيث ان الدولة تستدين اليوم بفائدة وسطية على كامل محفظة الدين العام تبلغ ٧,٥٪ بينما كانت تستدين قبل «باريس ٢» بفائدة وسطية قدرها ١٢,٥٪ على كامل محفظة الدين.

من هنا، يجب تقدير أبعاد هذا النجاح بصورة دقيقة باعتبار ان الفائدة للأسواق الدولية منذ ذلك الوقت ارتفعت نحو نقطتين ونصف، ما يعني ان الفوائد في السوق الدولية ترتفع والفوائد على الدين اللبناني تنخفض. وهذا انجاز رئيسي.

### أشعر باعتزاز بالعائلة المصرفية

يتابع: أما بالنسبة لتكريم زملائي وإشادتهم بما قمنا به، فهذا اعتباره ديناً ومسؤولية وأنا لا أزال مواكباً للعمل المصرفي بصورة خاصة من خلال رئاستي لاتحاد المصارف العربية الذي يعتبر المؤسسة الأم لقطاعات المصارف في العالم العربي. وبالطبع من خلال قيادتي لهذا الاتحاد، سلطت الضوء طيلة تلك الفترة على لبنان وعلى مكانة وضع المحفظة فيه.

وقد تجاوز زملاؤنا العرب ولم ينكفوا يوماً عن الثقة بوضع المصارف في لبنان، وظهر ذلك جلياً فور اغتيال الشهيد رفيق الحريري. هذا الحدث كان ضخماً وتأثيراته على السوق كانت تكون مدمرة لولا ثقة المصارف العربية التي تحصل جزءاً من الدين اللبناني وتشكل دعامة للاستثمار والتمويل في لبنان. فلولا هذه الثقة بالقطاع المصرفي والمالي، لكان لبنان يتعرض لنكسة اقتصادية إضافة الى نكسته السياسية والإنسانية.

هذه الأمور تجعلني أشعر بارتياح واعتزاز بهذه العائلة المصرفية، وأمل في ان يستمر الدعم والثقة بزميلنا الذي حل في موقع المسؤولية بعدنا وهو الدكتور فرنسوا باسيل. ونحن داعمون له وللجمعية كي تستمر في دورها الرائد في الاقتصاد اللبناني.

### صفقة BLC انجاز كبير

■ ما هو تقييمكم لصفقة بيع البنك اللبناني للتجارة بالسعر الذي ذكر وهو ٢٣٦ مليون دولار باعتبار انكم مررتم بمثل هذه التجربة عندما بيع الاعتماد اللبناني من قبل مصرف لبنان أيضاً؟ وأي فارق ترون بين الصفقتين؟ وهل تصب مثل هذه الصفقات في مصلحة القطاع المصرفي اللبناني؟

### أسف وحيد..

■ لنبدأ من انتهاء ولايتك الثانية لرئاسة جمعية مصارف لبنان، ماذا كان شعورك تجاه التأييد الذي حظيت به ومشاعر الوداع من زملائك ومن أركان القطاعات الاقتصادية؟

— الهيئات الاقتصادية هي عائلتنا الكبرى. وبالتالي هناك تفاهم ووحدة بالتفكير بين كل العاملين في الحقل الاقتصادي، على خلاف ما هو حاصل في الحقل السياسي. لدينا رؤية واحدة لمستقبل لبنان ونعمل له بكل قوة وجهد. بالنسبة للقطاع المصرفي، توليت منصب رئيس الجمعية لمدة ٤ سنوات وكنت قبلها عضواً في مجلس إدارتها. واليوم بعد تركي للمركز، لا أزال مواكباً ومتابعاً للمهنة المصرفية المحلية ولانتشارها في الخارج.

يضيف السيد طربيه: نحن عشنا في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية دقيقة في لبنان، لكن القطاع المصرفي خرج كأمارد الجبار ولم يتوقف لا أمام تازم سياسي ولا مالي نتاج عن تفاقم مشكلة الدين العام وتأثيرها على التصنيف الائتماني للبلاد، وما يحدث للقطاع المصرفي من انعكاسات على تدني هذا التصنيف.

لقد مررت بأيام صعبة حيث شعرنا بتأييد القطاع للحلول التي تبنينا عليها مع مصرف لبنان ودول مؤتمر باريس. وكنا على تضاؤل دائم قبل وأثناء وبعد عقد المؤتمر لتجسيش القطاع المصرفي من أجل المساعدة على انقاذ لبنان، كما علمنا لكي نتجح الإصلاحات التي تعهد لبنان القيام بها.

الأسف الوحيد الذي أسجله هو أن القطاع المصرفي قدم مساعدة كبرى لنجاح مؤتمر «باريس ٢»، لكن الدولة تخاذلت في تحقيق الإصلاحات التي وعدت بها، ما ترك آثاراً مؤسفة لأننا فوّتنا فرصة انقاذ مهمة وكبيرة جداً. وما اعتبره انجازاً فعلياً ان كل الأمور التي تحققت كانت بالتوافق مع زملائنا في القطاع المصرفي، والمساهمة التي قدمها القطاع كانت تلقائية وينتجة من الحوار في سبيل المصلحة العامة وانقاذ الوضع المالي للدولة.

لمست هناك مبادرة مماثلة قام بها أي قطاع مصرفي في العالم بأن يقوم بدعم دولته من بون موجب قانوني أو أدبي، وفي النتيجة لم تقم الدولة بما هو مطلوب منها. ولكن رغم كل ذلك تجاوز القطاع المصرفي معنا وتوصلنا الى انقاذ الوضع ولا تزال نعيش حتى اليوم في ظل إنجازات مؤتمر «باريس ٢»

### تطبيق معايير «بازل ٢» بصيغة مرنة

■ ابلغ مصرف لبنان الجهات الدولية المعنية انه سيلتزم بمعايير «بازل ٢» مع الاستثناءات التي يفرضها الواقع اللبناني، فما هي بنظركم هذه الاستثناءات، وهل تعني جميع المصارف؟

تواصل اللجنة المشتركة بين السلطات النقدية (البنك المركزي ولجنة الرقابة) وجمعية المصارف في لبنان بلورة وتنفيذ خطة العمل المطلوبة من المصارف لمواجهة الاستحقاق المنتظر في الاتفاقية الجديدة، بالتوافق مع اجراء المشاورات اللازمة مع الهيئات الدولية المعنية.

ومن المهم التأكيد بأن الخطوات التحضيرية المطلوبة للالتزام باتفاقية بازل الجديدة ليست جهداً فردياً بل تقتضي ان تكون مشروعة تنظيمياً على مستوى الأسواق المصرفية ككل تشارك فيه جميع الاطراف المعنية من سلطات نقدية ورقابية ومالية واقتصادية ومصارف ومؤسسات، لكل منها دور فاعل في نجاح هذه المهمة، نظراً لما ستلحقه المتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر بالعمل المصرفي برمته وتلقي بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية والانتاجية في القطاعين العام والخاص وعلاقتها بالمنظمات المالية الدولية من مصارف دولية ووكالات تقييم عالمية ومؤسسات مالية عالمية.

وفي المحصلة، فإن السعي المبكر لمواكبة الالتزامات الجديدة واكتساب المصارف القدرات المطلوبة سيشجع حكماً للمصارف الحفاظ على انخراطها الكلي بالصناعة المصرفية الدولية والالتزام بكافة متطلباتها ومنها توجهات «بازل ٢» ووقف صيغة مرنة لا تضر بالاقتصاد الوطني أو القطاع المصرفي.

وبالفعل، فإن القطاع المصرفي اللبناني يستمر بالاستعداد للتفاعل الإيجابي مع متطلبات «بازل ٢» من خلال توسيع قاعدة المساهمين ووضع أنظمة رقابية داخلية مناسبة وذلك بموازاة الالتزام بسائر المعايير والقواعد المعتمدة أو المرتقبة للصناعة المصرفية الدولية، والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة غافي وغيرها من الجهات المعنية بالاستقرار المالي والدولي، إضافة الى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الإداري والمحاسبي باتجاه تحسين الشفافية وترشيد الإدارة. وبناء على ما أنجز في هذا الاتجاه، والتنفيذ المدروس والمتدرج للمتطلبات المالية والإدارية والفنية يمكننا القول بأن القطاع المصرفي في موقع ملائم للغاية لتطبيق المعايير الجديدة وفق الصيغة التي سيقورها البنك المركزي، ولجنة الرقابة على المصارف، بالتشاور مع الهيئات الدولية المعنية.

## ليس هناك قطاع مصرفي واحد في العالم يقوم بدعم دولته دون موجب قانوني أو أدبي

### الإجراءات الاحترازية والتوسع في الخارج

■ بعدما ضاقت بها السوق اللبنانية، انطلق عدد من المصارف اللبنانية للعمل خارج لبنان، فهل ترون احجام من انطلقت قادرة على مواجهة المنافسة بوجود مؤسسات ضخمة بات من السهولة عليها الدخول الى الاسواق ساعة تشاء؟ وبم تتميز مصارف لبنان عن سواها؟

■ - إننا ننظر، في اتحاد المصارف العربية، بكثير من التقدير لانطلاق القطاع المصرفي اللبناني خارج حدود بلده. لقد واكب هذا القطاع على مدى السنوات الماضية سلسلة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته من ضمن سعيه استعادة موقعه على الخريطة المصرفية الإقليمية وذلك عبر عملية شاملة تكاملت من خلالها جهود إعادة الهيكلة مع الخيارات الاستراتيجية للنمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الأعلى للصناعة المصرفية الحديثة معتمداً على قدرات وكفاءات بشرية متمرس بأعمال الصيرفة وإدارة الأموال في لبنان والخارج.

## الأسف الشديد الذي اسجله هو المساعدة التي قدمناها لنجاح «باريس ٢» ولكن الدولة تتخاذل في تحقيق الاصلاحات التي وعدت بها

وقد واكبت عملية إعادة الهيكلة والتطوير في القطاعين المالي والمصرفي ورشة مكملة وموازية في تحديث البنية القانونية قصدرت حزمة من القوانين الجديدة وتعديلات هامة وجوهرية على قوانين سابقة بالتوافق مع مجموعة اجراءات وتدابير على شكل تعاميم وقرارات اصدرها البنك المركزي ضمن صلاحياته بموجب قانون النقد والتسليف. ليصب كل ذلك في تحسين عوامل الجذب الاستثمارية ويجاد عوامل جديدة محفزة للاستثمار، ورسم اطار ملائم لاقتصاد لبنان ودوره المتجدد في المحيط الاقليمي.

كذلك تم تعزيز الاجراءات الاحترازية عبر القانون رقم ٣١٨ الذي استجاب لقناعة ورغبة اللبنانيين. بأن تكون مؤسساتهم المالية والمصرفية موطناً ومركزاً مستقطباً للأموال المشروعة. وفي الواقع فإن هذا القانون الذي حدد مفهوم الاموال غير المشروعة وآلية مكافحتها لم يمس مطلقاً جوهر السرية المصرفية التي تبقى العنوان الاطار لعلاقة المتعاملين العاديين مع المصارف، أفراداً ومؤسسات. وقد أتاحت هذه العمليات للتطوير والتحديث تقوية المركز المالي للمصارف بغض النظر عن احجامها وانتمائها بالمعايير الفنية والمحاسبية الدولية لتندفع باتجاه تعزيز حضورها الاقليمي والدولي فدخلت مباشرة الى اسواق جديدة ووسعت من اعمالها في اسواقها السابقة والتقليدية، كما كثفت اصداراتها للضوك والأوراق المالية التي تلاقي قبولاً ورواجاً في اسواق المنطقة والعالم، وتحقق لحاملها عوائد ذات مخاطر مقبولة ولمصدرها مصادر تمويل إضافية، تم ضخ حصيلتها في الاقتصاد الوطني وفي توسيع العمليات والأنشطة في اتجاه آفاق جديدة تساهم بدورها في تحفيز النمو الاقتصادي وتأمين استمراريته، كما نوعت المصارف من محافظ أوقافها لتصدر شهادات الابداع العمومية وسندات اليوروبوند، وايصالات الابداع العمومية وسندات الدين المرؤوسة والأسهم التفضيلية، ضمن عمليات تلزم بأرقى المعايير والمواصفات الدولية، وهذا الالتزام هو قاعدة الانطلاق الى الخارج، والميزة الأهم في اكتساب مواقع وحصص اقليمية.

### تحديات العام ٢٠٠٦

■ ما هو التحدي الذي يواجه المصارف اللبنانية في العام ٢٠٠٦ بصورة عامة وخصركم بصورة خاصة؟

■ - عموماً تطرقت في اجوبتي الى مجمل التحديات التي تواجه المصارف وهي أساساً تطوير ما تقوم به من مهام وأعمال، ولكل مصرف خياراته الخاصة في التقدم والنمو، لكن معظم الاستراتيجيات تتلاقى في التزام المعايير الدولية للصناعة المصرفية وصياغة الخطط من ضمن هذا الالتزام. وبالنسبة لبنك الاعتماد اللبناني فهو يركز تبعاً توجهه الاستراتيجي نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية، ومؤخراً الاسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking التي جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking وهو يحتل بذلك موقعاً مميزاً على خريطة العمل المصرفي والمالي في

### لبنان والمنطقة والعالم.

وقد اعتمد البنك شعار «دائماً بقربك» منذ البداية، ليؤكد للزبائن على انه يتفهم باستمرار احتياجاتهم ومتطلباتهم المتطورة ويسعى بشكل متواصل الى تلبيتها لهم وفق معايير النوعية والسرعة والاداء والإبداع التكنولوجي والمالي.

ولعل ولوج «الاعتماد اللبناني» المبكر رحاب الصيرفة الالكترونية، بشكل النموذج - المثال لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئته اعماله، فقد كان من المؤسسات المصرفية اللبنانية الأولى التي استقدمت واستحدثت التكنولوجيا المتطورة في اعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الالكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

ومن المؤكد ان الصيرفة الشاملة هي العنوان - الهوية الذي تتحرك تحته أنشطة الاعتماد اللبناني واعماله كافة، ولينم في اطارها تطوير الاستراتيجيات والخطط التي تشمل:

- اجراء المزيد من التوسع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

- تنوع الخدمات الالكترونية، وضم خدمات جديدة الى رحابها.

- تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط اعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

- توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تتناسب مع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

- الانتشار في الأسواق العربية والاوربية والأميركية حيث تتواجد جالية عربية كبيرة وفاعلة، أو فرص عمل مؤتنة.

- توسيع شبكة العلاقات مع مؤسسات التمويل وضمان الصارات العربية والدولية.

### أداء مالي قوي

وبلغت د. طريبه: تحقق مؤشرات مجموعة الاعتماد اللبناني قفزات نوعية تتجاوز بنسبة واضحة المعدلات في القطاع المصرفي اللبناني، الشيء الذي يعكس الإدارة السليمة والتميز في الأداء وتوسيع الخدمات والمنتجات.

ورغم التباطؤ الذي شهده الاقتصاد اللبناني بعد جريمة ١٤ شباط تمكن الاعتماد اللبناني من تحقيق نتائج ملموسة من خلال ولوج مصادر دخل جديدة وتحسن الربحية وتنمية حصته في السوق المصرفي لجميع المؤشرات بما فيها الودائع، التسليفات، الخدمات الجديدة والتوسع نحو الخارج.

وبحسب النتائج المالية المحققة لغاية ايلول ٢٠٠٥ يتبين لنا ان مجموع الموجودات وصل الى ٤.٦٩٩ مليارات ليرة مقابل ٤.٥٠٠ مليارات لعام ٢٠٠٤، أي بارتفاع بنسبة ٤.٢٥٪ خلال تسعة أشهر وهي نسبة ارتفاع جيدة في الظروف الصعبة التي تلت اغتيال

الرئيس رفيق الحريري. أما بالنسبة للودائع فقد نمت هي الأخرى بنسبة ارتفاع ٤.٥٦٪ في التسعة أشهر الأولى من العام.

ويعزى هذا الارتفاع الى عدة أسباب أهمها الإدارة الحكيمه التي تصافظ على العملاء بأفضل الخدمات وازدياد المنتجات الحديثة وفتح قنوات جديدة للمصرف في داخل لبنان وخارجه. كما عزز البنك قاعدة حقوق مساهميه خلال نفس الفترة من العام تعزيزاً للشقة باستقرار الوضع في لبنان واتجاهه نحو التحسن.

■ ماذا عن مستجدات توسعكم؟

■ بالنسبة لفروعنا الموجودة في الخارج، فهي تشكل قيمة مضافة. لدينا بنك في اليمن وفي الإمارات وفي سوريا وحصننا على الموافقة المبدئية للعمل هناك بالتعاون مع مجموعة بنك المشرق الإماراتي، وكذلك في اليمن حيث نتعاون مع مجموعات منها مصرف التجارة والإسكان الأردني.